الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

27-26-25 **صفر** 1441 ، 24-23-22 **نوفمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توصية باعتماد إطار المؤهلات السعودي وتوحيد آليات الرخص والاختبارات

إلزام جهات التعليم والتدريب بنتائج وتوصيات هيئة التقويم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 ربيع أول 1441هـ -24 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1789495

يصوت مجلس الشورى غداً الاثنين على توصيات تلزم الجهات التعليمية والتدريبية بتنفيذ نتائج وتوصيات التقويم بما يحقق التطوير المنشود من تأسيس هيئة تقويم التعليم والتدريب، وطالب الهيئة بإيجاد آلية لذلك، والعمل على تفعيل دورها في تطوير منظومة عمليات التقويم المرتبطة بمجالات ومؤسسات التدريب، وإيجاد إطار تنظيمي يضمن عدم تداخل المهام وازدواجية المسؤوليات مع الجهات التعليمية والتدريبية، ويحقق كفاءة عملها وجودة برامجها.

مناقشة أداء الأمر بالمعروف ومطالبات بتكثيف البرامج الوقائية والتحصين المبكر للمجتمع

ويناقش المجلس غداً التوصية المشتركة لعضوي الشورى إقبال درندري وعالية الدهلوي والتي تبنتها لجنة التعليم والبحث العلمي وقد طالبت الهيئة بالإسراع في اعتماد الإطار السعودي للمؤهلات «سقف»، ووضع آليات وإطار عمل موحد لمواءمة رخص وشهادات واختبارات الهيئة المهنية والتخصصية معه، وبررت التوصية بأن هناك هيئات تخصصية ومهنية سعودية، تصدر رخصا وشهادات واختبارات مهنية للأفراد، واعتمادات لبرامج مهنية تقدمها منشآت غير تعليمية، مبنية على أطر ومعايير مشتقة من معايير هيئات خارجية ولا تأخذ في الاعتبار الإطار السعودي للمؤهلات (سقف)، ولم تتم مواءمة ما لدى الهيئات المهنية والتخصصية بالمملكة مع سقف بشكل كامل وهناك فروق شاسعة بينها في الإطار المستخدم لموصفات مستويات التعليم المهنية ومجالات نواتج التعلم ومحتوياتها، تختلف عن ما تتبناه الهيئة، وانعكس ذلك في طبيعة الاختبارات المهنية المقدمة للطلبة. وأدى هذا لفجوة بين ما يعد الطالب له في البرنامج، وبين متطلبات الهيئات المختصة للترخيص للعمل المهن، وصعوبة في احتساب مستويات وساعات التعلم ومعادلتها لأغراض الدراسة أو العمل. وأشارت المبررات على ازدواجية وتضارب الأطر المستخدمة وطريقة العمل بين الهيئات المهنية والتخصصية وهيئة تقويم التعليم والتدريب، مما أدى لاختلاف فيما هو مطلوب من مهارات للخريج مع مهارات الترخيص واختبارات مزاولة المهن، ووجود مشكلات في تعيين بعض الخريجين من بعض البرامج التعليمية نظرا لأنها لم تأخذ في الاعتبار متطلبات الهيئات المهنية المختصة للرخص المهنية. رغم أن هيئة تقويم التعليم والتدريب تطلب من البرامج أخذ المعايير المهنية في الاعتبار، إلا أنه لا يوجد إطار عمل واضح وموحد لذلك حتى الآن.

وبالرغم من اشتراط تطبيق «سقف» في المعايير المؤسسية والبرامجية الجديدة لدى الهيئة وبالرغم من تسجيل عدد من المؤسسات والبرامج التعليمية فيه إلا أن تطبيقه - حسب مبررات التوصية - ما زال يواجه صعوبات نظرا لعدم وجود نواتج تعلم تخصصية مرتبطة بمعايير مهنية وتخصصية له حتى الآن، ولم يصدر دليل تفصيلي لكيفية حساب الساعات المناسبة لكل تخصص حسب المجال والمستوى الدراسي، وإطار عمل سقف الموجود لا يحتوي إلا على خطوط عريضة وعامة ولا تستطيع البرامج التعليمية أو المهنية تطبيقها بشكل واضح حتى الآن، ولجأت وزارة التعليم إلى اعتماد التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي نظرا لعدم وجود إطار واضح لذلك، وكان من المفترض أن يصدر من الهيئة تصنيفا شاملا للتخصصات والمستويات التعليمية مبنيا على سقف، ومتوائما مع المعايير المعتمدة العالمية.

وفي جلسة الثلاثاء، يناقش مجلس الشورى التقرير السنوي الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد طالبت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في توصياتها التي توجت فيها دراستها لأداء الرئاسة خلال العام 39 - 1440، بتكثيف جهودها في التحصين المبكر للمجتمع، وتكثيف البرامج الوقائية والتحذير من الإرهاب والفكر الضال، كما دعت إلى بذل جهود أكبر في إعداد البحوث والدراسات في موضوعات الأمن الفكري والتطرف والغلو وأخطارها على الفرد والمجتمع، وأشارت اللجنة في تقريرها إلى جهود الرئاسة الملموسة في التحصين المبكر للمجتمع من الكثير من الأخطار والآفات التي تنتشر في بعض المجتمعات وبيان أضرارها وأخطارها وتوعية فئات المجتمع وتوجيههم وإرشادهم وتأصيل قيم الإسلام في نفوسهم وتحصينهم من الأخطاء والتجاوزات التي تضر بالفرد وتنعكس أخطارها على المجتمع ومن أبرزها الأفكار المتطرفة.

وتضمنت التوصيات، حث الرئاسة على مراجعة وتطوير وتحديث البرامج التدريبية لمنتسبيها وتوجيهها وفق اختصاصاتها في تنظيمها الأخير، وأشارت إلى أنها دربت ما يقارب ثمانية آلاف موظف وحرصت على تنمية قدراتهم ومهاراتهم، لكن اللجنة القضائية الشوريَّة نبهت على أهمية أن يتوافق هذا التدريب مع تنظيم الهيئة الجديد، وشددت التوصيات على إعداد خطط تنفيذية خمسية وسنوية تحتوي المستهدفات، وخطط المبادرات ومراحلها وميزانيتها وتضمينها في تقاريرها المقبلة، وبينت اللجنة عدم مؤشرات أداء لتحقيق مبادرات الرئاسة في رؤية المملكة مما يصعب قياس مدى تحققها، وطالبت أيضاً بإبراز الدور الذي تقوم به المراكز غير الدائمة والتوجيهية التي تقيمها، ومستوى الخدمات التي تقدمها، وحجم انعكاسها على الفرد والمجتمع.

التعليم: 5600 برنامج للتربية الخاصة لتأهيل 76 ألف طالب

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 ربيع أول 1441هـ - 23 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660549

عايض الوسمي - مهد الذهب

كشفت وزارة التعليم عن سعيها إلى رفع نسبة المستفيدين من برامج التربية الخاصة، وتحسين الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، لتصل إلى (5600) برنامج في 2019م، وزيادة عدد المستفيدجين منها إلى أكثر من (76000) طالب وطالبة يقوم على تدريسهم قرابة (14000) معلم ومعلمة من ذوي التخصصات المختلفة في التربية الخاصة.

واكدت إلى أنها اعتمدت مبادرة «تطوير التربية الخاصة» كإحدى المبادرات التي تهدف إلى تأهيل وتطوير مراكز الخدمات المساندة للتربية الخاصة القائمة، وتقديم الدعم للطلبة من ذوي الإعاقة وتخصيص برامج موجهة لهم، بالإضافة إلى الخدمات الممتدة بمشروع تقديم خدمات التدخل المبكر ودعم عمليات التشخيص والبرامج العلاجية للأطفال ذوي الإعاقة والمعرضين للخطر في روضات الأطفال القائمة، ويستهدف هذا المشروع «الأطفال المتأخرين نمائيًا، والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المعرضين للخطر، كذلك أسر الأطفال المستهدفين في برامج التدخل المبكر والمجتمع بشكل عام من خلال برامج التوعية المختلفة.«

واضافت بأن ذلك يأتي من ضمن المشروعات التعليمية التي تقدمها التعليم لذوي الإعاقة مشروع الوصول بالخدمات التعليمية إلى الأطفال الموجودين في المستشفيات ومراكز الأورام ومن في حكمهم للتغلب على مشكلة انقطاعهم عن الدراسة، ودعم عمليات التعليم والتعلم لذوي الإعاقة من خلال افتتاح فصول تعليمية داخلها حيث بلغ عدد الفصول (6) فصول في عدد من المستشفيات، ويستهدف هذا المشروع الطلاب والطالبات المصابين بمرض السرطان، أو الأمراض المزمنة والمقيمين في المراكز والمستشفيات والمنقطعين عن المدرسة خلال فترة العلاج.

الشورى يدرس السماح للقطاع الخاص بتقديم الخدمات الإسعافية

مليون ريال حد أعلى للغرامات في مشروع النظام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660547

جابر المالكي - الرياض

تضمن مشروع نظام تقديم الخدمات الإسعافية المطروح على مجلس الشورى الترخيص للقطاع الخاص وغير الربحي لتقديم الخدمة الإسعافية أو أي من الخدمات المساندة لها من خلال مُشغل واحد أو أكثر، واشترط أن يكون ذلك وفقًا لما تقضي به الأحكام، وأن يلتزم المُشغل بالأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للقطاع الصحي، بما في ذلك ما تصدره الهيئة من قرارات وما تتضمنه الرخصة من أحكام وشروط.

وأيَّدت اللجنة الصحية بالشورى تعديل مسمى النظام ليصبح «تقديم الخدمات الإسعافية»، كما تمسكت ببعض المواد وكذلك أهداف مشروع النظام لوضع إطار لممارسة الخدمات الإسعافية وتكاملها، وتقنين معايير الخدمات ومتطلباتها، واختصاصات العاملين، والجوانب المهنية والأخلاقية، وتوجيه برامج التعليم والتدريب والتخصص للوفاء بمتطلبات الخدمات الإسعافية، وتثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بمقتضياتها، والتشجيع على المشاركة فيها، إضافة إلى تعزيز التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة، وتقليل الأخطاء المهنية، وتنمية الوعي والإدراك بأهمية الوقت المتاح لتقديم الخدمة الإسعافية والتفاعل مع متطلباتها، لضمان الجودة في الخدمة الإسعافية، وتعزيز سلامة المريض.

ضمان سلامة وسرية المريض

ويعد تقديم الخدمة الإسعافية، أو أي من الخدمات المساندة لها أو الإعلان عن تقديمها، دون ترخيص من الهيئة مخالفة لأحكام النظام، إضافة إلى الامتناع عن تنفيذ قرار الهيئة، أو تعريض حياة المريض وسلامته للخطر، أو إصابته بضرر، واستخدام وسيلة نقل إسعافي غير مرخصة من الهيئة، كما يعد مخالفة لأحكام النظام توظيف ممارس صحي غير حاصل على المتطلبات النظامية، أو الاستعانة به، أو تقديم بيانات كاذبة أو معلومات مضللة في سبيل الحصول على الترخيص، وعدم الالتزام بالسرية المتعلقة بالمريض.

فتح المجال للمتطوعين وضوابط لأطباء الاسعاف

وفتح النظام المجال للمتطوع بالعمل في تقديم الخدمات الإسعافية على أن يخضع للواجبات والمسؤوليات التي يخضع لها الممارس الصحي، ويحدد مجلس إدارة هيئة الهلال الأحمر التأهيل المناسب في العمل التطوعي الذي يقدمه المتطوع في الخدمة الإسعافية، ونبه على أن يكون ذلك دون مقابل مادي وفقًا للضوابط المنظمة التي يضعها مجلس إدارة الهيئة، وعدَّ النظام مهنة أطباء الإسعاف مهنة صحية مماثلة للأطباء العاملين في الخدمات الصحية الأخرى، وتخضع لإجراءات التسجيل، والتصنيف، والترخيص، وشروط التجديد للممارسة الإسعافية التي تضعها الهيئة، كما تعد مهنة المُسعفين مهنة مماثلة لجميع المهن المساعدة في العمل الطبي كالتمريض، وفنيي الخدمات الصحية الأخرى وفقًا لضوابط التصنيف والترخيص المهني.

مليون ريال سقف الغرامات ولجنة خماسية للمخالفات

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب مرتكب أي من المخالفات السابقة بغرامة مالية لا تتجاوز مليون ريال، على أن تحدد الغرامات بحسب المخالفة المرتكبة وخطورتها في كل حالة، وتنظر في المخالفات المنصوص عليها لجنة مكونة من خمسة أعضاء من منتسبي الهيئة أو من غيرهم، يُسمى أعضاؤها بقرار من مجلس إدارة الهيئة بناءً

على ترشيح من رئيس الهيئة، على أن يكون من بينهم مستشار قانوني على الأقل، وتصدر اللجنة قراراتها وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها لائحة عملها، ويكون هذا القرار قابلاً للتظلم منه أمام ديوان المظالم وفقًا لنظامه، وتحدد هذه اللائحة مكافآت أعضاء اللجنة بعد التنسيق مع وزارة المالية.

الأخطاء المهنية الإسعافية والإهمال الطبي

ووفقًا لنص المادة الرابعة عشرة ينشأ سجل وطني لتوثيق الحالات الإسعافية في المملكة، وتتولى هيئة الهلال الأحمر تشغيل السجل الوطني للحالات الإسعافية، وتحدد اللائحة متطلبات توثيق الحالات الإسعافية وإجراءاته، وتعد الخدمات الطبية الإسعافية- ما قبل نقل المريض إلى المستشفى- خدمات متكاملة مع العمل الطبي، وفيما لم يرد فيه نص خاص في النظام، فحسب المادة 28 يخضع الممارس الصحي لأحكام نظام مزاولة المهن الصحية.

وأوجبت مواد النظام على الفريق الإسعافي اتباع قواعد السلامة بحسب المدونات الطبية الإسعافية.

وأوضح مشروع النظام أن الأخطاء المهنية الإسعافية وهي الأخطاء الطبية في المجال الإسعافي، التي قد تحدث من قبل الممارس للخدمات الإسعافية، أما الإهمال الطبي فهو إخفاق الطبيب، أو المُسعف في القيام بالتدخل الإسعافي الملائم للحالة الإسعافية حسب المعايير الطبية المحددة، وعرف النظام الخذلان الطبي بأنه عدم تقديم الخدمة الإسعافية لمستحقيها عند طلبها، أو عدم الالتزام بمقتضياتها أثناء تقديمها، أو أثناء رحلة النقل لجهة.

آل الشيخ: المملكة حمت الأطفال من الإيذاء ووفرت البيئة التعليمية لهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660443

واس - الرياض

أكد وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ أن المملكة بتوجيهات القيادة الرشيدة قدمت الكثير للطفل ضمن جهود مميزة عملت من خلالها على الإسهام في حماية الأطفال من مختلف أنواع الإيذاء، وتوفير البيئة التعليمية والتربوية والنمائية لهم، بداية من توفير المدارس في جميع أنحاء المملكة للطلاب والطالبات، إلى التوسع في الطفولة المبكرة، وخصوصًا رياض الأطفال.

جاء ذلك أثناء رعايته أمس الأول بمقر الوزارة، لفعالية الاحتفاء باليوم العالمي للطفل، وتدشين الروضة الافتراضية التجريبية، والمعرض المصاحب وذلك بحضور نائب وزير التعليم د. عبدالرحمن العاصمي وعدد من قيادات الوزارة.

وأضاف آل الشيخ في حديثه لوسائل الإعلام :إن الروضة الافتراضية جاءت لكي توفر للأسرة وسيلة تفاعلية إيجابية لأبنائهم الذين لا يستطيعون الالتحاق بالروضة، مبيّنًا أنها ما زالت في المرحلة التجريبية، وتسعى الوزارة إلى تطويرها في الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن تنفيذ مبادرة الطفولة المبكرة هذا العام يمثل أحد أهم مشروعات الوزارة في زيادة نسبة التحاق الأطفال في المدارس، لترتفع إلى 21 % بدلاً عما كانت عليه في السابق 17%، موضحًا أن هذه الزيادة تعكس حرص القيادة على تمكين الأطفال من حقهم في التعليم، وتنمية قدراتهم، وتعزيز نواتج التعلم تبعًا لذلك. وأشار إلى أن فكرة الروضة الافتراضية بدأت منذ أربعة أشهر، حتى تدشينها وافتتاحها اليوم بما تحمله من محتوى إثرائي يحاكي واقع الروضات، من فيديوهات تعليمية، وقصص، وألعاب، وأنشطة تفاعلية، وأدوات التقييم لولي الأمر؛ لمساعدته على دعم تعلم الطفل من المنزل.

متى يحق للمريض الإحالة إلى مستشفى خاص على نفقة "الصحة"؟

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 ربيع أول 1441هـ - 22 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757334

»عكاظ» (النشر الإلكتروني(
نشرت وزارة الصحة عدداً من الحقوق العامة المتعلقة بالمريض وذلك في المستشفيات التابعة للوزارة، خصوصا في ما يتعلق بالطاقم الطبي المعالج، وشرح الحالة العلاجية، والإجراءات أو التدابير المقترحة، وغيرها من الحقوق التي ألزمت «الصحة» المستشفيات بها تجاه المرضى.
ووفقا لما نشرته وزارة الصحة عبر حسابها في «تويتر»، فإن الحقوق العامة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة هي كالتالي:
•معرفة أسماء وتخصصات الفريق الطبي القائم على العلاج، وإبلاغك بوجود متدربين أو باحثين مرخصين ضمن الفريق الطبي.
•عدم وجود من ليس له علاقة أثناء الكشف الطبي عليك.
•قيام الطبيب المعالج بشرح حالتك الطبية باللغة والطريقة التي تفهمها وتوفير مترجم في حال كان الطبيب غير ناطق بلغتك.
•سؤال الممارس الصحي «هل غسلت يديك؟» تجنباً لاحتمالية العدوى.
•الحصول على الوقت الكافي مع الطاقم الطبي أثناء العلاج.
•معرفة الآثار الجانبية المحتملة للعلاج والبدائل الممكنة.
•معرفة الإجراءات أو التدابير العلاجية المقترحة لحالتك.
•معرفة أسباب الإحالة إلى أقسام أو تخصصات أو مستشفيات أخرى.
•رفض أسلوب أو وسيلة العلاج المقترحة في حدود ما يسمح به النظام مع تحمل العواقب بعد توضيحها لك.
•الإحالة إلى مستشفى خاص على نفقة وزارة الصحة عندما تكون حالتك طارئة ولم يتوفر سرير لك.
•التبليغ عن أي شخص يدخن داخل المرافق الصحية أو خارجها للجهة المسؤولة التي تتولى تنفيذ إصدار الغرامات للمخالفين

هل تستطيع المواطنة زوجة الأجنبي استخراج "سجل الأسرة"؟

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 ربيع أول 1441هـ - 23 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757458

»عكاظ» (النشر الإلكتروني(
أكدت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية، أن المستفيدات من «سجل الأسرة»: كل أم سعودية تحمل هوية وطنية لديها أبناء سعوديون مضافون في سجل والدهم ومرتبطون بسجلها.
وأفادت «الأحوال المدنية» بأنه يشترط وجود بطاقة هوية وطنية لاستخراج «سجل الأسرة»، وأنه لا يمكن لزوجة المواطن غير السعودية، وكذلك المواطنة السعودية زوجة الأجنبي المقيم، استخراجه.
وأشارت إلى أن مميزات «سجل الأسرة»: إثبات صلة الأم بالأبناء، تمكن الأم من مراجعة أي جهة تطلب إثبات للأبناء، تمكن الأم من المطالبة بحقوق أبنائها.
وتفصيلاً، فقد تجاوبت «الأحوال المدنية» مع تساؤل مواطنة، أفادت بأنها متزوجة من شخص أجنبي، وترغب في استخراج «سجل أسرة» لأطفالها وأنهم تحت كفالتها، ليأتي رد «الأحوال المدنية» بأن ذلك «لا يمكن.«
وفي وقت سابق، ردت «الأحوال المدنية» على استفسار مغردة (والدة مواطنة سعودية)، أفادت بأنها تمتلك «إقامة أم مواطن»، وهي الحاضنة لابنتها، وتمتلك شهادة ميلادها وصك الحضانة، ليأتي رد «الأحوال» بأن امتلاكها لـ«سجل الأسرة» غير ممكن.

192بلاغ تنمر لخط المساندة الشهر الماضي.. 10.5 ٪ إلكتروني

مدير الأمان الأسري لـ"عكاظ" : إحصائيات "الصحة" للعنف ضد الأطفال.. 2 ٪ فقط من الواقع!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757576

حوار: زين عنبر (جدة@zain_ambar)
تأسف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى، لـ«عكاظ»، عن غياب إحصائيات دقيقة عن العنف ضد الأطفال، لافتا إلى أن قواعد البيانات الموجودة في الأجهزة الحكومية أقل من الحجم الحقيقي للمشكلة، وإن كانت ضمن النطاق العالمي الذي رصدته المنظمات الدولية المعنية بالعنف الأسري. وقدر في حواره مع «عكاظ»، عدد حالات العنف ضد الطفل المسجلة في القطاع الصحي، بأنها لا تشكل سوى 2% من حالات العنف في المجتمع، لافتا إلى أنها تتركز في المناطق الرئيسية. ووعد العيسى بمحاولة استعادة تطبيق مشروع وقائي متكامل عن ظاهرة التنمر، أعده البرنامج وموجه للمرشدين الطلابيين، ومنسوبي المدارس، والأهالي، والطلاب أنفسهم، لافتا إلى أنه سبق أن سُلم المشروع إلى وزارة التعليم التي بادرت لتنفيذه لكنه توقف. وأكد في حواره مع «عكاظ» أن خط مساندة الطفل تلقى الشهر الماضي 192 بلاغا من أطفال يشكون من التنمر، منها 20 بلاغا عن تنمر إلكتروني.

وأبدى قلقا من نتائج دراسة استطلاعية شملت نحو 13 ألف شخص على مستوى المملكة، والتي أكدت أن ضحايا التنمر أو من يتعرضون لتجارب سيئة في الطفولة سواء عنف أو أهمال أو تحرش أو تعاطي أحد الوالدين للمخدرات، تتضاعف لديهم نسبة الإصابة بالأمراض مقارنة بالأشخاص الذين لم يتعرضوا للعنف. وفي ما يلي تفاصيل الحوار:

•مع بداية العام الدراسي ألقى التنمر ظلاله في مدارس التعليم العام، بعدة حوادث، هل سيتحرك برنامج الأمان الأسري لبذل مزيد من جهود توعية الطلاب والمشرفين لمواجهة هذه الإشكالية؟

••فعلاً، تشغل قضايا التنمر المؤسفة التي حدثت هذا الفصل الدراسي الرأي العام، خاصة بين أوساط التربويين، والأهالي الذين لديهم أبناء على مقاعد الدراسة، كنا في البرنامج قد أعددنا مشروعاً وقائياً متكاملاً موجها للمرشدين الطلابيين، ومنسوبي المدارس، والأهالي، والطلاب أنفسهم، يتضمن بيانات حول المشكلة ومظاهرها وأسبابها في المجتمع من واقع الدراسات المحلية والدولية بما فيها دراسة أجراها البرنامج لهذا الغرض، كما يشتمل البرنامج على استعراض التجارب الناجحة في دول مختلفة، وأدلة تدريبية ورسائل تثقيفية مختلفة، وقد قام البرنامج بتسليم هذا المشروع لوزارة التعليم التي بادرت بتنفيذه حينها ثم توقف، ونحن في البرنامج نعمل مع وزارة التعليم لدراسة تطبيق هذا المشروع مرة أخرى.

% 10.5تنمر إلكتروني

•للتنمر أشكال متعددة منها التنمر الإلكتروني، هل وردت لخط مساندة الطفل شكاوى لحالات من هذا النوع، وكم تبلغ نسبة البلاغات، وهل يتجه البرنامج مع الجهات ذات العلاقة لإغلاق هذه الحسابات؟•• التنمر الإلكتروني في تزايد مستمر خاصة مع انتشار الهواتف الذكية في أيدي الصغار، والاعتماد على هذه الأجهزة في التواصل فيما بينهم مما يتيح فضاءً أوسع لممارسي التنمر، وقد ورد لخط مساندة الطفل 192 بلاغاً حول التنمر الشهر الماضي، منها 20 بلاغاً حول التنمر الإلكتروني (نسبة 10.5%)، ومن اللافت أن هذه البلاغات كانت لمشكلات رصدت عبر رسائل نصية أو عبر تطبيق الوتساب، ولم ترصد عبر منصات تواصل أخرى، وعادة ما تتم معالجة المشكلة من خلال المدرسة أو الإرشاد الطلابي بوزارة التعليم وذلك لانتماء الأطفال –في الأغلب- لنفس المدرسة.

•بلغة الأرقام نود معرفة أيهما تتصدر حالات الإيذاء، المرأة أم الطفل، وكم آخر إحصائية وأي المناطق تتصدر البلاغات؟•• تتباين الأرقام حول العنف بحسب مصدر هذه البيانات، فالإحصاءات التي مصدرها قواعد البيانات في الأجهزة الحكومية المختلفة لا تشمل جميع الحالات، وبالتالي هي أقل من الحجم الحقيقي للمشكلة، والسبب يعود إلى أن نسبة قليلة من ضحايا العنف يلجؤون للأجهزة المختلفة لمساعدتهم، وكذلك لأن بعض هذه الأجهزة لا توثق هذه الحالات، أو لا تتوافر لديها قواعد بيانات لها، وليس بمستغرب عندما قارنا عدد حالات العنف ضد الطفل المسجلة في القطاع الصحي وجدنا أنها لا تشكل سوى 2% من حالات العنف في المجتمع من واقع الدراسات الاستطلاعية التي أجراها البرنامج. ومن واقع دراساتنا وجدنا أن معدلات انتشار العنف ضد الطفل أو المرأة هي ضمن النطاق العالمي التي رصدته المنظمات الدولية المعنية بالعنف الأسري.

أما بالنسبة لتوزيع المناطق، فنجد أنها تتركز بصورة أكبر في المناطق الرئيسية الثلاث بحكم الكثافة السكانية وإمكانية الوصول إلى الخدمات بصورة أيسر مما يتيح رصداً أكبر من هذه المناطق.

•ما هي الحالات النادرة والأغرب التي تطلب المساندة من خط مساندة الطفل على المستوى النفسي والاجتماعي؟ •• هناك العديد من قصص النجاح لخط مساندة الطفل في التعامل مع حالات غير مألوفة، يحضرني هنا التدخل الناجح للخط مع إمارات المناطق لإيقاف بعض قضايا الزواج المبكر التي تضمنت محاولة تزويج فتيات بل وحتى ذكور في أعمار صغيرة جداً لدوافع أغلبها مادية.

تأهيل 350 معنفة

أطلق برنامج الأمان الأسري في وقت سابق برامج لتوظيف 200 ناجية من عنف ذوي القربى، إلى أين وصل البرنامج في توظيف المعنفات، وماذا بشأن المعنفات بشكل عام في المناطق؟•• للتوضيح هذا البرنامج لا يقوم بتوظيف المعنفات مباشرة، بل يستهدف تأهيل المعنفات لاستعادة الثقة بأنفسهن وبقدراتهن ومن ثم تمكينهن نفسياً، واجتماعياً، وصحياً، واقتصادياً، وقانونياً، وقد تجاوز العدد حالياً 350 معنفة تم تأهيلهن في مناطق الرياض، مكة المكرمة، القصيم، والجوف، والعمل جارٍ لتنفيذه في بقية المناطق بالتعاون مع شركائنا في المناطق.

•هل يستطيع البرنامج التوصل لحالات معنفة داخل المنازل، خصوصا المناشدات التي تنتشر بين فترة وأخرى على السوشيل ميديا أم ماذا؟•• لدينا تعاون مع الأمن العام في حالة ورود بلاغات عن حالات عنف تظهر في وسائل التواصل الاجتماعي، إذ نوفر لهم كافة البيانات المتاحة حول القضية والتي عادة ما تكون محدودة للأسف، ويقومون بدورهم بجهود كبيرة للوصول إلى الضحية.

•كبار السن ضمن اهتماماتكم، ما نوع العنف الذي يمارس ضدهم، وهل هناك إحصاءات لعدد الحالات؟•• أغلب حالات

العنف ضد كبار السن تنجم عن الإهمال خاصة من هم بحاجة للرعاية الصحية، تليها حالات الإيذاء النفسي ومحاولة الاستحواذ على ممتلكاتهم وعزلهم عن المجتمع، كما توجد حالات للعنف الجسدي المباشر ضدهم وإن كانت بدرجة أقل. ونظراً لأن أعداد كبار السن أقل بكثير من الشباب في مجتمعنا فإن الإحصاءات تظل محدودة.

•أصدر البرنامج دليل وحملة «كرت أحمر ضد تشغيل الأطفال»، هل رصدتم حالات لتشغيل الأطفال وما نوعية الأعمال، وكيف تتخذ الإجراءات تجاه المستغلين للأطفال في العمل؟•• نفذنا هذه الحملة قبل عدة سنوات لتوعية المجتمع بمشكلة تشغيل الأطفال، معظم هؤلاء الأطفال وافدون يتم تشغيلهم في التسول والرعي وأعمال البناء، وتتعامل الجهات الأمنية مع هذه القضايا وفق نظام حماية الطفل ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، كما نشير إلى أن استغلال الأطفال تجارياً عبر مواقع التواصل الاجتماعي يعتبر جريمة وفق نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

مشروعنا للوقاية من التنمر توقف في التعليم

350معنفة

تأهلن نفسياً واجتماعياً وصحياً واقتصادياً وقانونياً

هذا المسؤول فاسد!!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نزفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660561

صالح عبدالله المسلّم

بالأمس القريب أصدرت «النيابة العامة» حُكمًا على أكثر من «18» فاسدًا في الوطن، بعد إدانتهم وثبوت الأدلة القطعية بحقهم، «وطن لا يتهاون مع الفاسدين» ولا يرحم هؤلاء الخونة ممّن سولت لهم أنفسهم سرقة «المال العام» أو التلاعب بالأنظمة والقوانين، أو القفز عليها حتى لو كانت «شبهة الفساد» (توظيف الأقارب) و»الواسطة» في الأعمال، فهذه تُدخلك في الفساد، وأعتقد أننا بحاجة إلى مزيد من التفتيش والبحث في هذه النقطة بالذات فكم من وزير وظّف ابنته، وكم من وزير وظّف أقرباءه، وكم من مسؤول جعل من «الواسطة» شعاره والفزعة للعشيرة والأقارب هدفه من الكُرسي ليتباهى بها عند قومه فليت «هيئة الفساد» و»النيابة العامة» تُكثّف البحث والتحري حول هذه النقطة بالتحديد، كون أبنائنا «حُرموا» من التوظيف بالجدارة بسبب الفساد من هؤلاء القابعين خلف ستار القبيلة والعشيرة والواسطة!..

ومن بين الفاسدين ممّن يرتضي أن يأخذ «رشوة» -والعياذ بالله- لتمرير مُعاملات ومشروعات بالملايين على حساب الوطن والآخرين ينتفع من خلال كُرسيه ومكانته وموقعه ويسمح لنفسه بالأموال والسرقات، ولا ينظر للحلال والحرام ولا للأنظمة والقوانين وتعليمات ولاة الامر، ويستهتر بكُل تلك..! ومن هُنا جاءت القرارات والعقوبات لتردع هؤلاء وتكون عبرة للآخرين، ورُبما نجد في الأيام المقبلة «أسماء مسؤولين كبار» ورجال أعمال ومدراء عامين وغيرهم من الموظفين ممّن ماتت قلوبهم و»استمرأت» الحرام والفساد!..

لا يُمكن أن نطلب من الفاسد أن يُكافح نفسه ولذلك وجدت النيابة العامة ووجدت هيئة الفساد.

وكانت تعليمات وتوجيهات «خادم الحرمين الشريفين» -حفظه الله- واضحة وصارمة، وكانت متابعات «سمو ولي العهد» وتشدده حول هذا الموضوع بالتحديد قوية جدًا بدون رحمة ولا هوادة، فالضرب بيد من حديد لكائن من يكون هو شعارنا وديدننا و»الحمد لله» أنه قيّظ لهذه الأرض رجلاً من أمثال «محمد بن سلمان» ليكون القضاء على الفساد «شعاره الأول» وقبل كل شيء.

جرائم عنف أبطالها أطفال

المصدر: جريدة الوطن الاحد 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نوفمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1028907

محمد فايع

تشير كثير من دراسات علماء الاجتماع والنفس، إلى أن «عنف الأطفال» الذي يبدو في سلوكيات الطفل العنيف في حركته الدائمة، وفي مشاكساته لأقرانه، أو في محاولته الاعتداء على زملائه، أو التعدي على ممتلكاتهم، أو العناد الذي قد يظهر في كلامه أو في تعامله مع الآخرين، أو العصبية وثورة الغضب التي قد تظهر عليه في أي موقف، يعود بنسبة كبيرة إمّا إلى سلوك العنف الذي يجري داخل محيط الأسرة، سواء كان عنفا لفظيا أو جسديا يحدث بين الوالدين أو بين الإخوة، لأن الأطفال يتأثرون بما يعايشونه في بيئتهم الأسرية بشكل وراثي أو سلوكي، وقد يعود العنف عند الأطفال إلى «التربية الخاطئة» التي يتربى الطفل وسطها، إما تربيته «بالقسوة» وتعنيفه وضربه عند كل خطأ، فيشعر بأن حقوقه عندما تنتهك، عليه أن يلجأ إلى العنف للدفاع عن نفسه أو الحصول على حقوقه، لأنه هكذا تربى من قبل والديه وفي داخل أسرته، أو تربيته «بتدليله الدلال الزائد» الذي يجعله يصل إلى قناعة بأن الحياة كلها رفاهية وأكل وسفر ولعب وملاه، ولم يترب على حمل شيء من مسؤوليات الأسرة بل تمت تربيته على شعارات خاطئة مهدت الطريق له لسلوك العنف فيسمع من يقول له «خلك رجال، خذ حقك بيدك ولا تسكت على أحد، كن ذئبا وإلا أكلتك الذئاب»، هذا سبب واحد من أسباب عنف الأطفال الذي يمكن لي أن أجمله في خانة «الأسباب الاجتماعية» للعنف.

هناك عوامل أخرى تسهم في ظهور العنف عند الأطفال، غير أن أخطرها ما يشاهده عبر برامج القنوات الفضائية، وأفلام السينما، وما يمارسه من ألعاب في التطبيقات الإلكترونية وهي ألعاب خطرة في مضمونها وأهدافها وقد لمسنا أثرها على الأطفال في المدارس، وما يصل إلى الطفل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي من دروس في العنف تكون في شكل مقاطع مرئية وصور، خاصة وأن أغلب الألعاب الإلكترونية وأفلام السينما «الأكشن» تقوم على المطاردات والقتل والعنف واستخدام أنواع الأسلحة بل انتشرت في مدن الملاهي الكبرى ألعاب قتالية، ولكم أن تتخيلوا الأطفال حينما يغامرون بأنفسهم بممارسة تلك الألعاب القتالية، أليست تعد دروسا لهم في تعلم العنف وممارسته ممارسة تطبيقية، ولهذا عندما يخرجون خارج مدن الملاهي إلى الطرقات والشوارع والميادين العامة، أو ينسحبون من أمام أجهزتهم الإلكترونية، بعد أن مكثوا أسرى عندها لساعات وهم مع ألعاب إلكترونية كلها عنف، وقد أكسبتهم العصبية وثورة الانتقام وأساليب العنف والغدر والخيانة والقتال، فلن نتوقع منهم سوى ما نشاهده منهم من تهور في قيادة السيارات ومن معارك أثناء الخصومات، ومن انفعالات أثناء الفعاليات والمباريات، وجميعنا سمعنا بحالات لأطفال منهم من شنق نفسه، ومنهم من قتل زميله بالمدرسة، وقد تكررت هذه الحادثة، وكان آخرها بمدرسة في محافظة شرورة.

ولهذا فالحلول الممكنة لمعالجة العنف عند الأطفال تبدأ أولا في «التنشئة الأسرية السليمة»، وأنا بودي أن أشير إلى «التربية الإيمانية» التي غفل عنها كثيرون، وهي التي تقوم على تعويد الطفل على قراءة القرآن الكريم، وعلى احترام قيم المجتمع ومبادئه، وعلى المحافظة على الصلوات واصطحابه إلى المسجد، وثانيا أن تحاول الأسرة ما أمكنها إشباع الحاجات التعليمية والنفسية والترفيهية عند أطفالهم، وثالثا تفعيل دور المرشدين الطلابيين بشكل أكبر مما هم عليه في مدارسنا، خاصة في أهمية تجسير علاقة البيت بالمدرسة، ورابعا العناية بالبرامج المدرسية التي تعنى بغرس القيم والفضائل في ضوء الحديث الذي يدور حول ضرورة تفعيل المسرح المدرسي، وخامسا أن تنهض وسائل الإعلام بدورها التوعوي في توعية الأسر والأطفال على حد سواء حول الأساليب الصحيحة في التربية، والتحذير من مخاطر الانغماس في الألعاب الإلكترونية وإدمانها، وكذلك العمل على حذف مشاهد العنف من البرامج والمسلسلات التي تقدم العنف وكأنه أحد الحلول التي يمكن للإنسان اتباعها لمعالجة مشكلاته في حياته.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نوفمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1757512

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 27 ربيع أول 1441هـ - 24 نوفمبر 2019م

http://www.aleqt.com/2019/11/24/article_1718431.html